حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

16 **صفر** 1438 - 16 **نوفمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	30

الحياة

"وازع"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507745

عبدالعزيز السويد

هناك انطباع سلبي سائد عن عمل هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، وتكاد تتحول إلى كيس ملاكمة، يتحمل الضرب نيابة عن أجهزة حكومية أخرى تدور حول أعمالها ونشاط مسؤولين فيها تساؤلات وإشاعات. إذ كان من المنتظر بعد إنشاء الهيئة أن يلمس المواطن جهوداً حقيقية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، وأن ينعكس هذا على الأداء الحكومي في المشاريع الصغيرة والكبيرة، لكن المواطن لم يرَ فعلاً معتبراً واضح المعالم، اللهم سوى بعض ردود الأفعال الصغيرة والوقتية ضعيفة الأثر!

ومع ظهور تبرير ضعف الوازع الديني والأخلاقي الذي اكتشفت الهيئة تسببه في أنواع من الفساد في الجهاز الحكومي «الخدمي» يتوقع منها أن تبحث في أسباب الضعف ومكامنه ثم العمل على تقويته. حددت النتيجة التي توصلت إليها دراسة «نزاهة» أن الجهاز الحكومي «الخدمي» هو المصاب بالفساد، وكأن ذلك يشير إلى أن الجهاز الحكومي غير «الخدمي» سليم، أو يحتاج إلى دراسة هو الآخر!

من الواضح - وبعد هذه المدة من عمرها - أن لهيئة مكافحة الفساد قدرات محدودة، ونطاق بثها في المكافحة وحماية النزاهة ما زال هو الآخر ضعيفاً ولا يتعدى الصوت، وهي - في تقديري - لا تختلف عن جمعية حقوق الإنسان أو هيئة حقوق الإنسان في القدرات وإمكان العمل وحدوده.

وإذا بدأت جهة حكومية تتحدث عن التوعية ومسؤولية المجتمع حول هذا الشأن وذاك، خصوصاً في شأن يتعلق بصلاحيتها ووظيفتها التي أنشئت من أجلها، فهو من دلائل انخفاض السقف عندها، وعدم قدرتها على فعل شيء خارج الأحاديث عن التوعية وتحميل المجتمع السلبيات.

وبحكم أن «نزاهة» توصلت إلى مسؤولية ضعف الوازع الديني والأخلاقي يمكن لها أن تعمل كما عملت وزارة العمل في بداية طفرتها في النطاقات، فيكون لدى «نزاهة» برنامج بمسمى «وازع»، يفتح بابه لكل من يريد تقوية وازعه الديني والأخلاقي، ويفضّل أن تُصرف له مكافأة لشجاعته في الإعلان عن نقص يعتريه في الديني والأخلاقي.

ومثلما أسهم «حافز» في مد نطاقات ونهج وزارة العمل ليصبح ملهماً لأعمال الحكومة ككل، أتوقع أن يسهم برنامج «وازع» في إقناع الرأي العام بأن العمل على المكافحة للفساد وحماية النزاهة بعلاج الأسباب أصبح قيد التشغيل بعد سنوات من التسخين.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ولي العهد يرعى الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1548013

الرياض - واس

رعى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية مساء اليوم الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، الذي ينظمه الأمن العام بالتعاون مع عدد من جهات وزارة الداخلية والوزارات الحكومية بمشاركة دولية وإقليمية ومحلية وذلك في فندق الريتزكارلتون بالرياض .

ولدى وصول سمو ولي العهد مقر الحفل يرافقه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز مستشار سمو وزير الداخلية كان في استقباله معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج.

ثم عزف السلام الملكي ، بعده صافح سموه عدداً من الأطفال.

عقب ذلك تجول سمو ولي العهد في المعرض المصاحب للملتقى .

وبعد أن أخذ سموه مكانه في المنصة الرئيسة بدىء الحفل الخطابي المعد لهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

ثم شاهد سمو الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز والحضور فيلماً وثائقياً عن جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال ودور المؤسسات الحكومية والأهلية في مكافحتها .

بعد ذلك ألقى معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج كلمة بين فيها أن المتأمل في تاريخ المملكة العربية السعودية يقف شاهداً على جهودها في خدمة السلام ونشر العدل والإخاء بين الناس ومحاربة الظلم والفساد بشتى صوره حيث سنّت الأنظمة المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله التي كفلت حق كل مواطن ومقيم ليعيش بأمن وسلام وحياة كريمة ، مؤكدا دور المملكة الريادي في حماية حقوق الإنسان في شتى المجالات وعنايتها بحماية الأطفال بشكل خاص وإدراكها لخطورة استغلالهم أو الاتجار بهم بأي شكل من الأشكال.

وأفاد معاليه أن الملتقى يشارك فيه نخبة من الخبرات البحثية والأكاديمية والأمنية والهيئات الدولية والجمعيات الوطنية المتخصصة كالشرطة الدولية "الانتربول" ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة ، لوضع المشكلة تحت المجهر والوصول إلى رؤى واضحة المعالم لكيفية الوقاية منها وتأكيد أهمية تضافر جميع الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة مختلف أشكال استغلال الأطفال عبر شبكات الانترنت ، مشيرا إلى أن تقنية الانترنت أصبحت واقعاً في حياة الناس لا يُستغنى عنها ، والجميع يعي أن هذه التقنية تصاحبها آثار عديدة أخطرها ما يتصل بالجانب الأمني نظراً لتهديدها المباشر للفرد والمجتمع .

عقب ذلك ألقى سفير الأمم المتحدة مدير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة والمخدرات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القاضي الدكتور حاتم علي كلمة نقل في مستهلها تحيات معالي نائب الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات لسمو ولي العهد، وتقدير معاليه للجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في مجال الأمن وحماية الإنسان وشراكتها الوثيقة مع الأمم المتحدة ، عبر وزارة الداخلية وقطاعاتها المتخصصة المختلفة ، في مكافحة الجريمة والمخدرات وتحفيز التعاون على المستويات الإقليمية والدولية.

وأعرب عن الشكر باسمه واسم الفريق الإقليمي للأمم المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي لسمو ولي العهد على رعايته الدائمة لتلك المبادرات التطويرية الرائدة في مجال استشراف التحديات الأمنية المعاصرة ودعم سبل مواجهتها بأنجع الأساليب المستحدثة ووفقاً لمعايير الأمم المتحدة ، ولعل خير مثال هو توجيه سموه لقطاع الأمن العام بالمملكة لتنظيم واستضافة هذا المحفل الدولي لتسليط الضوء على هذه الخطورة المتنامية على الأطفال ، وهم عماد الأجيال القادمة ، بتسليط أسلحة الجرم الالكتروني وتسخير أنيابه المخترقة لأوصالنا لاستغلال الأطفال جنسياً .

وقال إن الأمم المتحدة إذ تقدر لسمو ولي العهد وللمملكة مبادرتها باستضافة ملتقى الخبراء الدولي هذا وما يمثله من فرصة سانحة لتبادل الرؤى والخبرات ، وإذ تعتز بشراكتها وتعاونها الدائم مع مديرية الأمن العام في المملكة لاستمرار وديمومة شراكة الأمن العام الوثيقة في برامج الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ، فإننا نجدد تعهدنا التام بتسخير كل ما لدى الأمم المتحدة من معايير وخبرات دولية متطورة وفريقها الإقليمي لخدمة مبادرات المملكة المستنيرة التي طالما أثرت الجهود الدولية والإقليمية لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة والوقاية منها.
وجدد شكره وتقديره في ختام كلمته لسمو ولي العهد وفريق عمل وزارة الداخلية في هذا الملتقى الرائع وخص بالشكر معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج وفريق عمله على جهودهم المضنية في تنسيق وتنظيم هذا المحفل ، متمنياً للحضور التوفيق في مسعاهم ونقاشاتهم المثرية عبر محاور الملتقى المتعددة وصولاً إلى خارطة طريق وتوصيات ناجعة تدعمها الأمم المتحدة لمواجهة الاستخدام الآثم للانترنت في استغلال الأطفال جنسياً.

استطلاع: غلاء الأسعار أبرز تحديات السياحة الداخلية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1548015

متابعة - الرياض الإلكتروني
أفاد استطلاع أجراه المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام التابع لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، أن غلاء الأسعار في المناطق السياحية الداخلية من أبرز التحديات التي تواجه السياحة الداخلية.
وقد أجرى المركز الاستطلاع بعنوان "اتجاهات السعوديين نحو السياحة الداخلية" في شهر ذو القعدة 1437هـ (أغسطس 2016م)، حيث شمل عينة عشوائية من مختلف مناطق المملكة بلغت 1083 فرداً.
وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 80% من السعوديين سبق لهم السفر لغرض السياحة، و42% من أفراد العينة سبق لهم السفر بغرض السياحة داخل وخارج المملكة، بينما 29% سافروا لغرض السياحة الداخلية فقط، و11% سافروا لغرض السياحة الخارجية. ويفضل 67% من عينة الاستطلاع السفر مع الأسرة، و12% مع الأصدقاء.
وحول تحديات السياحة الداخلية، جاءت النسبة الأعلى لغلاء الأسعار في المناطق السياحة الداخلية حيث بلغت 73% من عينة الاستطلاع، يليها ثانياً قلة عدد أماكن الجذب السياحي بنسبة 60%، ثم ضعف التسويق للسياحة الداخلية ثالثاً بنسبة 59%، وتساوت عوامل قلة الأنشطة والفعاليات والبرامج الترفيهية، وضعف البنية التحتية بنفس النسبة فقد بلغت 53%.
ويرى 78,3% أن السياحة الداخلية تسهم في زيادة التواصل الاجتماعي مع الآخرين، بينما يتفق 75% أنها تسهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة، كما وافق 75% على أنها تدعم إحياء الفنون التقليدية والصناعات المحلية، إضافة إلى ذلك أكد 70% أن السياحة الداخلية تقلل من معدل إنفاق السعوديين في الخارج لأغراض السياحة.
وأظهرت النتائج أن 44% من الذين يفضلون السياحة الداخلية، سافروا بمعدل 1 إلى 5 مرات خلال الخمس سنوات الماضية. وبينت أن 38% من رواد السياحة الخارجية سافروا بمعدل 1 إلى 5 مرات خلال الخمس سنوات الماضية.
أما فيما يتعلق بتحسين تطوير السياحة الداخلية فقد جاءت درجة الموافقة عالية جداً للمقترحات التي تم عرضها على أفراد العينة، حيث وافق 80% منهم على أن الاهتمام بجودة الخدمات السياحية المقدمة يأتي كأولوية بالنسبة لهم، ووافق 80% أيضاً على أهمية تسهيل الاستثمار في قطاع السياحة الداخلية. وأشار 79% من عينة الاستطلاع إلى أن الاهتمام بإجراء الأبحاث والدراسات السياحية من الوسائل المهمة لتطوير قطاع السياحة في المملكة، إضافة إلى الموافقة على الاهتمام بالفعاليات الترفيهية المصاحبة، وايجاد التشريعات والقوانين التي تسهم في تفعيل السياحة بنسبة متساوية بلغت 78%.

المقترح حمّل المريض نسبة 5٪ من تكاليف خدمته

صندوق تأمين لصحة المواطن.. وهيئة للمستشفيات

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1548147

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أيَّدت لجنة الشورى الصحية دراسة تعديل المادة الرابعة من النظام الصحي لصالح توفير الدولة لخدمات الرعاية الصحية للمواطنين عبر برنامج تأمين صحي يقدمه صندوق حكومي ينشأ لهذا الغرض ويتيح الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص وفقاً للأحكام والقواعد التي ينص عليها نظامه.

وتضمن التعديل المقترح من عضو المجلس خالد السيف بمشاركة العضو السابق خالد المحيسن رئيس هيئة مكافحة الفساد حالياً، تحميل المستفيد نسبة استقطاع يحددها الصندوق المشار إليه شرط ألا تتجاوز 5 في المئة من تكاليف الخدمات الصحية المقدمة وتشمل رعاية الأمومة والطفولة وبرامج التحصين ومكافحة الأمراض المعدية وعلاج الأمراض المستعصية مثل إزالة الأورام وزراعة الأعضاء والغسيل الكلوي، وتضم الخدمات الرعاية الصحية للمعوقين والمسنين والطلاب والطالبات والحوادث والطوارئ والكوارث والصحة النفسية وغير ذلك من خدمات الرعاية الصحية والأولية، ويعفي من تحمل النسبة السابقة من لم يكن قادراً مالياً وفقاً لما يحدده نظام صندوق الخدمات الحكومية المقترح.

واكدت اللجنة الصحية بمجلس الشورى أن هذا المقترح سيسهم في تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص بشكل ميسر، كما أنه سيكون متوافقاً مع توجهات الدولة وخططها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة وزيادة مواردها من خلال الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين وتحسين كفاءة الحكومية منها.

ويشمل المقترح تعديل المادة الخامسة من النظام الصحي بإضافة فقرة تعنى بإنشاء هيئة عامة للمستشفيات ترتبط تنظيمياً بوزير الصحة لتتولى وفق نظامها والنظام الصحي تقديم خدمات الرعاية الصحية الثانوية التخصصية عبر المستشفيات والمراكز العلاجية.

وتشير صحية الشورى التي يرأسها د. عبدالله العتيبي إلى أن هذا التعديل يتوافق مع مقتضى استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة وفق أساسها الأول الذي تضمن تطبيق النظام الصحي التعاوني كأحد روافد الخدمات الصحية.

ويسعى التعديل المقترح حسب التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" إلى تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية الأكثر تميزاً في القطاعين العام والخاص، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يستهدف تفريغ وزارة الصحة من بعض مهامها التنفيذية وتمكينها من أداء أدوارها التنظيمية والإشرافية والرقابية والوقائية، وتحد التعديلات المقترحة من الازدواجية والتعارض بين مهام الوزارة في تقديم الخدمات والإشراف على القطاع الصحي، كما تسهم في خفض مستويات التفاوت في تقديم الخدمات الصحية على مستوى مناطق المملكة والمدن والمحافظات والقرى.

130 ملياراً.. قيمة الودائع النسائية في البنوك

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1548181

أبها - سارة القحطاني

كشف الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية في المصارف السعودية طلعت حافظ لـ"الرياض"، أن قيمة الودائع الجارية النسائية بالقطاع المصرفي تبلغ قرابة 130 مليار ريال، والتي تمثل نحو 20% من إجمالي ودائع الأفراد.

وقال حافظ إنه من الخطأ مصرفيا أن يطلق على هذه الأموال المودعة أموالاً مجمدة أو معطلة؛ باعتبار أن الأموال التي تخضع إلى التجميد بالحسابات المصرفية تكون بسبب عدم تحديث الحساب المصرفي وانتهاء صلاحية المستندات القانونية والرسمية الثبوتية التي بموجبها تم فتح الحساب المصرفي وأودعت فيها الأموال والإيداعات.

وأضاف: كما لا يمكن أن يطلق على الأموال المودعة بالحسابات الجارية، على أنها معطلة أو غير موظفة، باعتبار أن قرار تحريك هذه الأموال وتوظيفها سواء في أعمال تجارية أو استثمارية، يعد قرار العميل بالنهاية ولا يحق للبنك أن يجبر أو حتى أن يملي على العميل قرار استثمار أو توظيف تلك الأموال في أعمال تجارية، ولكن وبطبيعة الحال فإن البنوك تقوم بتسويق العديد من المنتجات الاستثمارية عبر أذرعها المالية على هيئة صناديق ومحافظ استثمارية، وفي نهاية المطاف يظل قرار استثمار العميل لأمواله بهذه الصناديق والمحافظ أمر راجع له تماما ولا يمكن أو يجيز للبنوك اتخاذه نيابة عنه.

وقال حافظ: يوجد لدى المصارف ما يعرف بالودائع الزمنية (الادخارية) والتي بلغت قيمتها قرابة 456 مليار ريال بنهاية شهر أغسطس 2016، في حين وصل عدد الصناديق الاستثمارية (المفتوحة والمغلقة) التي تديرها الأذرع المالية التابعة للبنوك، 278 صندوقا متنوعا بنهاية الربع الثاني من العام الجاري بإجمالي أصول بلغت قيمتها قرابة 90 مليار ريال بنهاية نفس الربع، وبلغ عدد المشتركين من الجنسين 228,325 مشتركاً، وبلغت قيمة الأصول المحلية 70.1 مليار ريال وقيمة الأصول الأجنبية 19.1 مليار ريال.

عرض التجارب الوقائية الناجحة للقضاء على المشكلة وحماية الأطفال من الإيذاء

بدء جلسات الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1548128

الرياض - مناحي الشيباني

برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، انطلقت أمس في الرياض فعاليات "الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت"، والذي ينظمه الأمن العام بالتعاون مع عدد من جهات وزارة الداخلية والوزارات الحكومية بمشاركة دولية وإقليمية ومحلية، حيث يشارك في الملتقى أكثر من 12 دولة و15 جهة والعديد من المنظمات المجتمعية والهيئات الدولية والجمعيات الوطنية والإقليمية المختصة من خلال عرض تجاربها الوقائية الناجحة التي ستساهم في معالجة مشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت وحمايتهم من الإيذاء.

وترأس رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد بن فهد آل عبدالله، الجلسة الأولى للملتقى وتناول المحور الأول مفهوم وطبيعة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والفضاء السيبراني، حيث رحب رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام بالحضور والمشاركين، مبينا أهداف الملتقى والتي من أبرزها التوعية الوقائية بمخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية وعرض بعض النماذج إقليمية ودولية في هذا المجال.

عقب ذلك تحدث عميد الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د. أحسن مبارك طالب، عن محور "طبيعة ومفهوم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الشبكة العنكبوتية"، بالحديث عن طبيعة مفهوم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الشبكة العنكبوتية ومظاهر الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال جنسيا، مشيرا إلى أن ذلك يعتبر من المظاهر الإجرامية الجديدة.

عقب ذلك تحدث مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن بالأمن العام اللواء جمعان الغامدي، في ورقة عمل له حمت عنوان "جهود ومرئيات جهاز الأمن العام في المملكة في الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية من الواقع العملي"، حيث استعرض جهود الأمن العام في الواقع العملي ثم تناول أساليب الجناة في هذه القضية واستغلال الأطفال جنسيا، ثم تناول موضوع دوافع المجرمين ومنها دافع الشذوذ الجنسي المحرم.

وتطرق اللواء الغامدي إلى استجابة الطفل للمجرمين والجهود المبذولة للحد من الاستغلال الجنسي للأطفال واستعرض اللواء الغامدي بعض الإحصاءات التي سجلتها الأجهزة الأمنية بالمملكة في هذه القضية، مشيرا إلى أنه في عام 1436هـ تم ضبط 98 شخصا و200 معرف، وفي عام 1437هـ تم كشف 84 معرفا وأحيل 60 بلاغا لهيئة التحقيق والادعاء العام 104 أشخاص من الإنتربول بأجمالي 1042، أما في عام 1438هـ فقد تم كشف 24 معرفا وأحيل للإنتربول 357 وبلغ مجموع القضايا في هذا الشأن 399 قضية.

عقب ذلك تناول نائب رئيس وحدة الدراسات بالإدارة العامة للشؤون القانونية بوزارة الداخلية أحمد الموكلي، موضوع استغلال الأطفال جنسيا عبر الشبكة المظلمة ثم تناول رئيس فريق مكافحة استغلال الأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية

بالإدارة العامة للشؤون الفنية بوزارة الداخلية د. محمد الصاعدي، موضوع جرائم إباحية واستغلال الأطفال عبر الإنترنت وجهود المملكة في مكافحتها.
ثم ترأس وزير العدل رئيس مجلس القضاء الأعلى الجلسة الثانية من جلسات الملتقى والتي تناولت محور الإطار القانوني والنظامي لتجريم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، حيث رحب بالمشاركين في الملتقى والمشاركين في الجلسة، وتناول د. محمد عرفة عميد كلية الحقوق بجامعة المنصورة بجمهورية مصر ورقة عمل عن تجريم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية من المنظور القانوني الدولي والمحلي، من جانبه تناول المستشار د. محمد الألفي القاضي بمحكمة الاستئناف العالي بجمهورية مصر موضوع الحماية التشريعية للأطفال عبر الإنترنت، ثم تناول د. مسعد زيدان موضوع الاستغلال للأطفال عبر الإنترنت في ضوء أحكام القانون الدولي، وفي ختام الجلسة الثانية تناول رئيس فريق التخطيط والتطوير بالأمن العام د. سعد الديحاني، ورقة عمل حول موضوع حماية الطفل في ضوء الأنظمة والتشريعات بالمملكة.

استقبل رئيس مجلس إدارة الأطلنطي ورعى ملتقى الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال واحتفى بالسلال

ولي العهد: العناية بحقوق الإنسان تنطلق من تعاليم ديننا الإسلامي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1548198

الرياض - متعب أو ظهير، واس
أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية إن موضوع حماية الأطفال من أخطر ظاهرة تهدد مقومات مجتمعاتنا الإنسانية وتنتهك براءة الطفولة، وأكد سموه في بداية كلمته في افتتاح الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، أن "استضافة المملكة لهذا الملتقى يعكس بوضوح ما توليه المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - من اهتمام وعناية بحقوق الإنسان عموماً وحقوق الطفولة على وجه الخصوص وهو اهتمام ينطلق من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف".
من جهة أخرى أقام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف مأدبة عشاء تكريماً للوزير الأول للجمهورية الجزائرية. وكان سموه قد استقبل في مكتبه بديوان وزارة الداخلية أمس رئيس مجلس إدارة الأطلنطي جون هنتسمان وبحثا عدداً من الموضوعات لما فيه تحقيق أهداف الاهتمامات المشتركة.

النظر في قضية متهم جمع 500 مليون ريال من مواطنين

منح ضحاياه شيكات بدون رصيد وصكوك مزورة واستدرجهم بقصور وسيارات فارهة مستأجرة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1548086

جدة - أحمد الهلالي

أمرت المحكمة العامة في محافظة جدة بإحالة ملف قضية متهم بنصب واحتيال بنصف مليار ريال على عدد من المواطنين إلى الدوائر القضائية المختصة في منطقة الرياض، تمهيداً لمحاكمة المتهم في القضية بالتغرير بالمواطنين، والاحتيال عليهم لجمع مبالغ مالية كبيرة منهم.

وبحسب معلومات -حصلت "الرياض" عليها-، فإن المتهم لم يجد وسيلة لممارسة النصب والاحتيال في الوقت الذي سجلت فيها الدوائر القضائية في المحاكم الشرعية بالمملكة المئات من قضايا توظيف الأموال والمساهمات الوهمية، إلا بإيهام ضحاياه من خلال اقتنائه قصوراً فاخرة وسيارة فارهة بجدة عن طريق استئجارها للتمويه على المستثمرين، وجمع تلك المبالغ مقابل استثمارها بمخططات في المدينة المنورة.

وأشارت إلى أن المتهم طمأن المواطنين بمنحهم شيكات ضمان لحقوقهم، إلا أنها بدون رصيد، إضافة إلى صكوك الأراضي التي حصلوا عليها منه كانت مزورة وغير صحيحة.

وكشفت المعلومات عن مفاجآت أخرى غير تزوير الصكوك، حيث ذهب المتهم إلى أبعد من ذلك وهو أنه فاجأ المتضررين بدعوى مضادة يطالبهم باسترداد أصول الشيكات التي منحها لهم، والتي كانت بدون رصيد، حيث طلب من القاضي إلزام المواطنين المتضررين بإعادتها.

ولم تفلح محاولات المتهم أمام قاضي محكمة جدة في الحصول على حكم بإدانة المواطنين، رغم أنهم من بادروا برفع الدعوى عليه، حيث أمر القاضي بإحالة ملف القضية إلى منطقة الرياض للنظر فيه من قبل المحاكم الشرعية بحكم الاختصاص.

ويطالب المتضررون من المساهمين مع المتهم بإعادة أموالهم التي جمعها منهم بطرق غير شرعية كونه أخلف بالاتفاقات التي أبرمت بينهم بعد اكتشافها بأنها مجرد نصب واحتيال. وفي سياق متصل، لا تزال عدد من الدوائر القضائية في منطقة مكة المكرمة، وغيرها من مناطق المملكة تواصل النظر في عدد من ملفات المساهمات الوهمية، في حين أغلقت ملفات عدة تضمنت أكثر من ملياري ريال، حيث أصدرت أحكامها في الحق العام، ومازال الحق الخاص قائماً، وكشفت التحقيقات التي جرت في ملف المساهمات الوهمية من بينها مساهمات "سوا" والتي صنفت كـ"غسل أموال"، أن أبرز أسباب تورط المواطنين في القضية الشهيرة والتي جمع خلالها مبالغ مالية تتجاوز مليار ريال هو مشاركة شخصيات مجتمعية معروفة أسهمت في زيادة عدد الضحايا.

يذكر أن ملفات المساهمات الوهمية التي تنظرها المحاكم على أنها من قضايا النصب والاحتيال المالي، وأكل أموال الناس بالباطل، تزايدت خلال الفترة الماضية، إذ تجاوزت عددها 20 قضية سلمت للدوائر القضائية في محافظة جدة، وتصل المبالغ التي يطالب بإعادتها إلى مليار ريال.

رعى الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

ولي العهد: اهتمام المملكة وعنايتها بحقوق الإنسان وحقوق الطفولة ينطلق من تعاليم ديننا الحنيف

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161116/ln38.htm

«الجزيرة» - علي بلال - واس / تصوير - إبراهيم الدوخي:
رعى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية مساء أمس الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت الذي ينظمه الأمن العام بالتعاون مع عدد من جهات وزارة الداخلية والوزارات الحكومية بمشاركة دولية وإقليمية ومحلية وذلك في فندق الريتزكارلتون بالرياض.
ولدى وصول سمو ولي العهد مقر الحفل يرافقه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز مستشار سمو وزير الداخلية كان في استقباله معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج. ثم عزف السلام الملكي، بعده صافح سموه عدداً من الأطفال. عقب ذلك تجول سمو ولي العهد في المعرض المصاحب للملتقى. وبعد أن أخذ سموه مكانه في المنصة الرئيسة بدئ الحفل الخطابي المعد لهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم. ثم شاهد سمو الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز والحضور فيلماً وثائقياً عن جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال ودور المؤسسات الحكومية والأهلية في مكافحتها.
كلمة الفريق المحرج
بعد ذلك ألقى معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج كلمة بين فيها أن المتأمل في تاريخ المملكة العربية السعودية يقف شاهداً على جهودها في خدمة السلام ونشر العدل والإخاء بين الناس ومحاربة الظلم والفساد بشتى صوره حيث سنّت الأنظمة المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله- ﷺ- التي كفلت حق كل مواطن ومقيم ليعيش بأمن وسلام وحياة كريمة، مؤكدا دور المملكة الريادي في حماية حقوق الإنسان في شتى المجالات وعنايتها بحماية الأطفال بشكل خاص وإدراكها لخطورة استغلالهم أو الاتجار بهم بأي شكل من الأشكال. وأفاد معاليه أن الملتقى يشارك فيه نخبة من الخبرات البحثية والأكاديمية والأمنية والهيئات الدولية والجمعيات الوطنية المتخصصة كالشرطة الدولية «الأنتربول»، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، لوضع المشكلة تحت المجهر والوصول إلى رؤى واضحة المعالم لكيفية الوقاية منها وتأكيد أهمية تضافر جميع الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة مختلف أشكال استغلال الأطفال عبر شبكات الانترنت، مشيرا إلى أن تقنية الانترنت أصبحت واقعاً في حياة الناس لا يُستغنى عنها، والجميع يعي أن هذه التقنية تصاحبها آثار عديدة أخطرها ما يتصل بالجانب الأمني نظراً لتهديدها المباشر للفرد والمجتمع. عقب ذلك ألقى سفير الأمم المتحدة مدير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة والمخدرات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القاضي الدكتور حاتم علي كلمة نقل في مستهلها تحيات معالي نائب الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات لسمو ولي العهد، وتقدير معاليه للجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في مجال الأمن وحماية الإنسان وشراكتها الوثيقة مع الأمم المتحدة، عبر وزارة الداخلية وقطاعاتها المتخصصة المختلفة، في مكافحة الجريمة والمخدرات وتحفيز التعاون على المستويات الإقليمية والدولية. وأعرب عن الشكر باسمه واسم الفريق الإقليمي للأمم المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي لسمو ولي العهد على رعايته الدائمة لتلك المبادرات التطويرية الرائدة في مجال استشراف التحديات الأمنية المعاصرة ودعم سبل مواجهتها بأنجع الأساليب المستحدثة ووفقاً لمعايير الأمم المتحدة، ولعل خير مثال هو توجيه سموه لقطاع الأمن العام بالمملكة لتنظيم واستضافة هذا المحفل الدولي

لتسليط الضوء على هذه اخطورة المتنامية على الأطفال، وهم عماد الأجيال القادمة، بتسليط أسلحة الجرم الالكتروني وتسخير أنيابه المخترقة لأوصالنا لاستغلال الأطفال جنسياً.
وقال: إن الأمم المتحدة إذ تقدر لسمو ولي العهد وللمملكة مبادرتها باستضافة ملتقى الخبراء الدولي هذا وما يمثله من فرصة سانحة لتبادل الرؤى والخبرات، وإذ تعتز بشراكتها وتعاونها الدائم مع مديرية الأمن العام في المملكة لاستمرار وديمومة شراكة الأمن العام الوثيقة في برامج الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، فإننا نجدد تعهدنا التام بتسخير كل ما لدى الأمم المتحدة من معايير وخبرات دولية متطورة وفريقها الإقليمي لخدمة مبادرات المملكة المستنيرة التي طالما أثرت الجهود الدولية والإقليمية لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة والوقاية منها.
وجدد شكره وتقديره في ختام كلمته لسمو ولي العهد وفريق عمل وزارة الداخلية في هذا الملتقى الرائع وخص بالشكر معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج وفريق عمله على جهودهم المضنية في تنسيق وتنظيم هذا المحفل، متمنياً للحضور التوفيق في مسعاهم ونقاشاتهم المثرية عبر محاور الملتقى المتعددة وصولاً إلى خارطة طريق وتوصيات ناجعة تدعمها الأمم المتحدة لمواجهة الاستخدام الآثم للانترنت في استغلال الأطفال جنسياً.
كلمة ولي العهد
عقب ذلك تفضل سمو ولي العهد- حفظه الله- بإلقاء كلمة بهذه المناسبة فيما يلي نصها: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أصحاب المعالي والسعادة السادة قادة وممثلو الأجهزة والمنظمات الدولية الإخوة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أيها الإخوة: يسرني أن أكون معكم في هذا الملتقى الهام الذي يبحث موضوعاً هو غاية في الأهمية وهو موضوع حماية الأطفال من أخطر ظاهرة تهدد مقومات مجتمعاتنا الإنسانية وتنتهك براءة الطفولة وتستبيح كرامة الإنسان الذي كرمه الله وحرم الاعتداء عليه بأي شكل من الأشكال.
أيها الإخوة: إن استضافة المملكة العربية السعودية لهذا الملتقى يعكس بوضوح ما توليه المملكة بقيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- من اهتمام وعناية بحقوق الإنسان عموماً وحقوق الطفولة على وجه الخصوص وهو اهتمام ينطلق من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يُحرم الاعتداء على النفس البشرية وسوء التعامل معها ويعطي اهتماماً للأسرة وللطفولة على وجه الخصوص باعتبارها أساس بناء المجتمع الإنساني الصالح.
أيها الإخوة: إن قيام الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تجرم أعمال المتاجرة واستغلال براءة الأطفال لا تكفي وحدها في مواجهة هذه الظاهرة الإنسانية الخطيرة إذ لابد أن يساند هذه المعاهدات وعي عام مستنير يدرك خطر هذه الظاهرة ويعزز جهود مكافحتها لكي تتحقق حماية أجيال المستقبل وصناع حضارة الشعوب والأمم من مخاطر السلوكيات المنحرفة.
أيها الإخوة: إننا نتطلع إلى أن يحقق هذا الملتقى غايته السامية وأن يسهم في تعزيز الجهود الدولية في سبيل مواجهة ظاهرة استغلال براءة أهم فئة من فئات مجتمعنا الإنساني والتي هي محل استهداف غير مقبول من ذوي التوجهات والسلوكيات المنحرفة عن الفطرة الإنسانية التي فطر الله عليها الناس جميعاً شاكرين للقائمين على هذا الملتقى وللمشاركين في أعماله جهودهم المخلصة. والله نسأل للجميع التوفيق والسداد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
إثر ذلك تسلم سمو الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز هدية تذكارية بهذه المناسبة قدمها معالي الفريق المحرج. ثم عزف السلام الملكي بعده غادر سمو ولي العهد مقر الحفل بالحفاوة والتكريم.
حضر الحفل صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع وصاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن عبدالله بن مشاري مساعد وزير الداخلية لشئون التقنية وعدد من أصحاب المعالي الوزراء وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين وقادة القطاعات الأمنية والعسكرية.

وزير العدل: القضاء يتصدى بحزم ويعاقب بشدة من يستغل الأطفال عبر الإنترنت

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161116/ln44.htm

«الجزيرة» - علي بلال:
رأس معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أمس الجلسة الثانية في الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، الذي تنظمه وزارة الداخلية والأمن العام بمشاركة دولية وإقليمية عربية ومحلية، في فندق الريتزكارلتون في الرياض.
وعد معاليه خلال الجلسة التي حملت عنوان: «الإطار القانوني والنظامي لتجريم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت» استغلال الأطفال عبر الإنترنت من الجرائم التي يشدد القضاء في عقوباتها، لافتاً إلى أن القضاء في المملكة يتصدى بحزم لكافة جرائم المعلوماتية وفقاً للأنظمة الاجرائية والموضوعية، كاشفاً أن المحاكم الجزائية فصلت في أكثر من 1000 قضية متصلة بالجرائم المعلوماتية خلال العام الماضي. وأشار معاليه إلى أن «الأمن الوقائي» هو الجانب الضروري في مجال استغلال الأطفال عبر الإنترنت، موضحاً أهمية هذا الملتقى الذي يتطرق إلى خطورة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خصوصاً مع تزايد أعداد المستخدمين للإنترنت في المملكة.
ولفت إلى أن المملكة بادرت في إصدار العديد من الأنظمة التي تجرم ممارسات استغلال الأطفال عبر الإنترنت وتحدد الإطار النظامي والقضائي لها ولاسيما من حيث بيان الأفعال المكونة لتلك الجرائم وتحديد العقوبات الرادعة لها وهو مما يدخل في مشمول عدة أنظمة منها نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام الحماية من الايذاء، وغيرهما من الأنظمة.
وأكد معاليه أن جلسات الملتقى تعبر عن موضوع مهم في الوقت الحاضر، مقدماً شكره وتقديره إلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وكافة القائمين على تنظيم هذا الملتقى.

التعليم: العمل بضوابط نقل ذوي الظروف الخاصة بعد 10 أيام

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161116/lp1.htm

«الجزيرة» - ناصر السهلي:
اعتمد معالي وزير التعليم د. أحمد محمد العيسى ضوابط نقل المعلمين ذوي_الظروف_الخاصة، وسيتم تحديث نظام عين وفقاً لها وتفعيله خلال عشرة أيام، وتضمنت الضوابط (8) حالات اجتماعية و(5) حالات طبية يتم نقل المعلم والمعلمة بموجبها .
وحدّدت اللجنة المركزية للظروف الخاصة نقل المعلم أو المعلمة في حالات كان أحدهما وحيد والديه، أو عند وفاة أحد والديهما، أو زوج المعلمة، أو طلاقها أو تعرضها للعنف والإيذاء الجسدي، كما تضمنت نقلهما إذا كانا من ذوي شهداء الواجب (الزوجات والأبناء والبنات والوالدين ومن يعولهم الشهيد شرعاً قبل وفاته)

كما ينقل المعلم والمعلمة فوراً في الحالات الطبية التالية:
مرض أحدهما، بمرض لا يمكن علاجه في حدود المنطقة الجغرافية لإدارة التعليم التي يعملان بها أو أحد أبنائهما أو زوجة المعلم أو زوج المعلمة أو احد والديهما شريطة عدم وجود من يعولهم من الذكور أو الإناث ممن تزيد أعمارهم عن 18عاماً عند رفع الطلب.

"الله يعطيك خيرها" تتعاون مع جامعة الأميرة نورة لإطلاق برنامج "سلامة أسرتي"

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161116/ln20.htm

«الجزيرة» - ناصر السهلي:
أقرت جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن تدشين علاقة تعاون مع جمعية الأطفال المعوقين ممثلة في المبادرة الوطنية للسياقة الأمنة «الله يعطيك خيرها» وذلك بتفعيل البرنامج التوعوي «سلامة أسرتي» الذي ستطلقة المبادرة بالتعاون مع الجامعة قريبا.
وقد أوضحت معالي د. هدى بنت محمد العميل مدير جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن أن الجامعة ستدشن علاقة تعاون مع جمعية الاطفال المعوقين لمساندة مبادرة الله يعطيك خيرها وتفعيل البرنامج التوعوي «سلامة أسرتي» من خلال البرنامج النسائي المتفق عليه وتقوم به الجامعة والمبادرة.
وأعرب المهندس عثمان الفارس عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين عن سعادته بهذا التعاون من الجامعة مع شكره وتقديره لإدارة الجامعة برئاسة معالي الدكتورة هدى بنت محمد العميل مديرة الجامعة وكافة المشاركات في البرنامج التوعوي «سلامة أسرتي» على تفاعلهم وموافقتهم للمشاركة في البرنامج والمبادرة والتعاون مع الجمعية.
وقال: إن جامعة الأميرة نورة هي واحدة من أهم الصروح التعليمية والعلمية في المملكة والمنطقة ولها دور كبير في تعظيم ورفع الكفاءة العلمية للمرأة السعودية فضلا عن دورها البحثي والاجتماعي في المملكة وأشار إلى أن تعاون الجامعة مع الجمعية في مبادراتها سيسهم في تعزيز البرامج والمبادرات التي تسعى إلى توعية المجتمع بمختلف فئاته وأنواعه خاصة أن المرأة لها الدور الرئيسي والمؤثر في المجتمع.
وأعرب عن أمله أن يحقق برنامج «سلامة أسرتي» أهدافه بالحد من الحوادث وتوعية كافة أفراد الأسرة بخطورة إهمال أفرادها وسائل السلامة داخل وخارج السيارة وسيكون للأم دور محوري في رسالة البرنامج التوعوية وفق عمل إعلامي وتوعوي مهم وجديد في طرحه.
الجدير بالذكر أن الحوادث تضرب الأسر وبصورة مستمرة وتسبب مآسي مؤلمة مما يؤثر على حالة أفرادها في نواحي نفسية واجتماعية واقتصادية.
يذكر أن مبادرة «الله يعطيك خيرها» أطلقتها منذ أكثر من عامين جمعية الأطفال المعوقين بالتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور، وتهدف الحملة إلى التوعية بأنظمة السلامة المرورية وتعزيز الوعي المجتمعي بالقوانين المرورية وتحفيزهم على الالتزام بها.

صندوق الاستثمارات العامة ينفي وجود خطط لبيع حصصه في شركات محلية

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161116/ln40.htm

«الجزيرة» - واس:
نفى صندوق الاستثمارات العامة أمس وجود أي خطط لديه لبيع الحصص التي يملكها في الشركات المحلية، وأوضح الصندوق في بيان صادر عنه أنه ليس لديه خطة أو نية لتقليص حصته التي يمتلكها محليًا في المملكة.
وجاء نفي الصندوق بعد تقرير نشرته شبكة بلومبيرغ الإخبارية، زعم أن الصندوق يدرس عدة خيارات في سبيل تنويع محفظته، وأكَّد البيان:» أن ما ورد في التقرير لا أساس له من الصحة، بل إن الصندوق يرى أن استثماراته في السوق المحلية له عوائد مجدية، وأنه لا يرى مبررا للتفكير في تقليصها بتاتا، كما أن كل استثمارات الصندوق المحلية والعالمية قائمة لخدمة الاقتصاد الوطني السعودي وكل عوائدها قائمة على خدمة الاقتصاد الوطني السعودي. وأضاف :» أن استثماراته في الشركات المحلية هي أكثر من مجرد استثمار تجاري فحسب، فهي دعم للاقتصاد الوطني أيضاً، إيمانا بقوة الشركات المحلية ومتانة الاقتصاد الوطني».
يذكر أن صندوق الاستثمارات العامة يقع من الناحية الإشرافية تحت مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي الذي يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي ولي العهد منذ مارس 2015. وقد أعيدت بناء استراتيجية الصندوق بعيدة المدى حسب توجيهات سموه الكريم بعد هذا التغيير لتتواكب مع رؤية السعودية 2030 بما يحقق العائد الأفضل للوطن والمواطن على المدى القريب والبعيد.

المماطلة تعطل 39٪ من الأحكام

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=284358&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 2016-11-15 10:48 PM
قدرت وزارة العدل عدد الأحكام القضائية الواجبة في قضايا المنازعات المالية خلال العام الماضي1437، بنحو 228 ألفا و628 حكما، بمبالغ إجمالية تصل لأكثر من 140 مليار ريال. وبحسب المؤشرات العدلية الخاصة بطلبات التنفيذ المنتهية، فقد وصل عدد الأحكام المعطل تنفيذها جراء مماطلة المدينين إلى 38.9% من إجمالي طلبات التنفيذ بواقع 88 ألفا و842 مطالبة، ما زالت معطلة بسبب المماطلة. وقام قضاة التنفيذ بإدراجها تحت المادة 46 من نظام قضاء التنفيذ، التي تخول للقضاة اتخاذ إجراءات فورية صارمة بحق المماطلين تصل إلى الحبس وحجز الممتلكات.
نص المادة 46
تنص المادة 46 من نظام قضاء التنفيذ، على الآتي "إذا أنه لم ينفذ المدين، أو لم يفصح عن أموال تكفي للوفاء بالدين خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ، أو من تاريخ نشره بإحدى الصحف إذا تعذر إبلاغه، عدّ مماطلا، وأمر قاضي التنفيذ حالا بما يأتي:
1 - منع المدين من السفر.
2 - إيقاف إصدار صكوك التوكيل منه بصفة مباشرة، أو غير مباشرة في الأموال وما يؤول إليها.

3 - الإفصاح عن أموال المدين القائمة وعما يرد إليه مستقبلا، وذلك بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي، وحجزها، والتنفيذ عليها، وفقا لأحكام هذا النظام.
4 - الإفصاح عن رخص وسجلات أنشطة المدين التجارية والمهنية.
5 - إشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الائتمانية بواقعة عدم التنفيذ.
إجراءات أخرى
ولقاضي التنفيذ أن يتخذ - إضافة إلى ما سبق بحسب الحال - أيا من الإجراءات الآتية:
أ - منع الجهات الحكومية من التعامل مع المدين، وحجز مستحقاته المالية لديها، وإشعار قاضي التنفيذ بذلك.
ب - منع المنشآت المالية من التعامل معه بأي صفة.
ج - الأمر بالإفصاح عن أموال زوج المدين، وأولاده، ومن تشير القرائن إلى نقل الأموال إليه، أو محاباته، وإذا تبين الاشتباه بأن هناك أدلة أو قرائن على إخفاء الأموال، يحال الطلب إلى قاضي الموضوع للنظر فيه.
د - حبس المدين وفقا لأحكام هذا النظام.

83٪ نسبة تراجع إحلال السعوديين بالوظائف الحكومية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=284356&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 2016-11-16 12:54 AM
انخفضت نسبة إحلال السعوديين محل الموظفين غير السعوديين في الجهات الحكومية التابعة للخدمة المدنية خلال العام المالي 1436/1437، بنسبة 83% مقارنة بالعام المالي 1435/1436، إذ لم يتم خلال العام المالي المنصرم سوى إحلال 111 موظفا سعوديا، مقابل 656 سعوديا تم إحلالهم العام الذي سبقه. فيما بلغت نسبة انخفاض إحلال الموظفين العام المالي الماضي مقارنة بالعام قبل الماضي 1434/1435 نحو 93.8%، حيث بلغ عدد السعوديين الذين تم إحلالهم في ذلك العام 1782 موظفا وموظفة.
الوظائف الصحية الأكثر إحلالا
بحسب بيانات الكتاب الإحصائي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي 1436/1437، فقد بلغ عدد الموظفين والموظفات السعوديين الذي تم إحلالهم خلال نفس العام 111 موظفا وموظفة وهم 66 رجلا و45 امرأة.
وبلغ من تم إحلالهم ضمن موظفي السلم العام "مراتب"، 4 سعوديين فقط جميعهم رجال، فيما تم إحلال 90 سعوديا على الوظائف الصحية، وهم 50 رجلا و40 امرأة. وبلغ عدد من تم إحلالهم في وظائف أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين 17 سعوديا، وهم 12 رجلا و5 نساء.
إنهاء عقود 2393
أشارت الوزارة إلى أن عدد موظفي القطاع العام غير السعوديين المنتهية عقودهم العام المالي 1436/1437، بلغ نحو 2393 موظفا وموظفة، مقابل 794 موظفا وموظفة غير سعوديين، تم التعاقد معهم للعمل في القطاع الحكومي في نفس العام.

15 ألف مستخدم للإنترنت يوميا يتخطون الرقابة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=284361&CategoryID=5

الرياض: خالد الصالح 15-11-2016 10:55 PM

كشف نائب رئيس وحدة الدراسات في الإدارة العامة للشؤون الفنية بوزارة الداخلية أحمد الموكلي، أن عدد الذين يستخدمون متصفح (تور) الأميركي في السعودية- الذي يعد من أبرز الوسائل المؤمنة لتخطي الرقابة على الإنترنت - بين 12 ألفا و15 ألف متصفح يوميا.

عناصر مخابراتية

طالب الموكلي خلال الجلسة الأولى للملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، الذي يقام برعاية ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، بإنشاء مركز للسلامة على الإنترنت على غرار ما هو معمول به في كثير من دول العالم، مقترحا أن يكون تحت إشراف وزارة الداخلية، ومتابعة شبكات التواصل الاجتماعي، فكثير من عمليات الاستدراج التي تستهدف الأطفال تبدأ من هناك، مشيرا إلى أن الوصول لهم يكون فعالا وجيدا عن طريق الهندسة الاجتماعية، وتوظيف العنصر المخابراتي في هذه المواقع لعمل كمين افتراضي للمتحرشين.

أسباب استغلال الأطفال

بين عميد مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سابقا الدكتور أحسن طالب، أن إشباع النزوات الجنسية الشاذة لدى بعض الأفراد أو الاتجار بالأطفال جنسيا، من أبرز أسباب الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، مشيرا إلى أن الاستغلال الجنسي للأطفال هو من الظواهر الجنسية الإجرامية المستجدة والمتمثلة في استغلال شبكة الإنترنت، إذ ينبغي الوقوف تجاه هذه الموجة بشكل سريع وحازم.

ألف جريمة معلوماتية

أكد وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، أن استغلال الأطفال عبر الإنترنت يعد من الجرائم التي يشدد القضاء في عقوباتها، لافتا إلى أن القضاء في المملكة يتصدى بحزم لكافة جرائم المعلوماتية وفقا للأنظمة الإجرائية والموضوعية، كاشفا أن المحاكم الجزائية فصلت في أكثر من 1000 قضية متصلة بالجرائم المعلوماتية خلال العام الماضي. جاء ذلك خلال ترؤسه أمس الجلسة الثانية في الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، والذي عقد في الرياض بعنوان "الإطار القانوني والنظامي لتجريم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت".

وقال وزير العدل إن "الأمن الوقائي" هو الجانب الضروري في مجال استغلال الأطفال عبر الإنترنت، مشيرا إلى أهمية هذا الملتقى الذي يتطرق إلى خطورة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خصوصا مع تزايد أعداد المستخدمين للإنترنت في المملكة.

أساليب الاستغلال

أوضح مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان الغامدي في ورقته التي قدمها للملتقى، أن هذا الملتقى يعد فرصة كبيرة لتوعية المجتمع بخطر الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، مشيرا إلى قيام وزارة الداخلية باستخدام شتى الطرق والتعاون مع عدد من الدول الصديقة للتصدي لمثل هذه الجرائم الخطيرة. وبين الغامدي أن الأسلوب الأول الذي يستخدمه المتحرش عبر الإنترنت هو ابتزاز الطفل عبر استخدام معلوماته الخاصة والسرية للطفل، وبعضهم يتحصل عليها بطرق ملتوية، وإذا كان الطفل ذا شخصية ضعيفة، فقد يستجيب له. أما الأسلوب الثاني فهو استخدام المحادثات الشخصية في مواقع التواصل لفترات طويلة حتى يمنح المتحرش الثقة الكبيرة للضحية ويقع فريسة له. وأضاف أن الأسلوب الثالث يرتكز على نشر المتحرش لمقاطع جنسية وإباحية تغذي عقلية الطفل حتى يستجيب لها، فيطلب منه المزيد، ويجد المتحرش بذلك وسيلة للتواصل معه واستغلاله لتنفيذ ما يطلبه منه.

الاقتصادية

72 % من الطلبات استندت إلى أوراق تجارية

30 مليار ريال حجم قضايا التنفيذ المالية في 45 يوما

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/16/article_1102373.html

عبدالله حامد من جدة

علمت "الاقتصادية" ، أن قضاء التنفيذ ينظر في 52.038 طلب تنفيذ بقيمة تصل إلى 30 مليارا و375 مليون ريال استقبلتها محاكم التنفيذ خلال 45 يوما من بداية العام الهجري حتى يوم أمس.

وتصدرت الرياض مناطق المملكة، من حيث عدد طلبات التنفيذ التي تجاوزت 16 ألف طلب تنفيذ بقيمة ستة مليارات و894 مليونا ريال، فيما احتلت مكة المكرمة المرتبة الأولى من حيث قيمة القضايا التي استقبلتها المحاكم، والتي بلغت 17 مليارا و185 مليونا وبعدد طلبات تنفيذ 12.054 طلب تنفيذ".

ووفقا للإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل، فقد "تمكنت محاكم التنفيذ من إنهاء قرابة تسعة آلاف طلب حتى يوم أمس بقيمة بلغت 10 مليارات و627 مليون ريال سعودي، أربعة آلاف طلب منها تم تنفيذها بشكل كامل، فيما أصدر القضاء حكما بموجب المادة 46 على ثلاثة آلاف طلب تنفيذ التي بناء عليها يلتزم الطرف المنفذ عليه بدفع المبلغ المستحق خلال خمسة أيام أو سيتم تطبيق عقوبات المادة 46 بحقه".

وقال مصدر لـ «الاقتصادية» أن 72 في المائة من طلبات التنفيذ استند المدعون فيها إلى أوراق تجارية، شيكات وكمبيالات وسندات أوامر دفع، مشيرا إلى أن 27.520 طلب تنفيذ، اعتمد المتقدمون بها على الورقة التجارية الأقوى في التنفيذ، وهي سند لأمر.

وأرجع زهير الحربش المستشار القانوني والمحكم، ارتفاع طلبات التنفيذ المستندة إلى الورقة التجارية (سند لأمر) إلى زيادة الوعي لدى التجار بأهمية هذه الورقة وقيمتها، وأنها أداة ضمان ووفاء، وهي إحدى الأدوات المهمة لحفظ الحقوق وتوثيق الديون، وهي أداة ضمان عند التحرير ومنح التمويل، وأداة وفاء عند الاستحقاق، أي عند حلول الأجل.

وأضاف أن هناك ميزة أخرى تتعلق بالتقاضي بموجب السند لأمر، حيث توجد بيانات اختيارية يمكن إضافتها في السند لأمر لاختصار إجراءات التقاضي، ويتمثل ذلك في شرط الرجوع بلا مصروفات أو دون احتجاج، والاحتجاج هنا يعني عدم جواز إقامة الدعوى مباشرة لدى مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية قبل تقديم احتجاج بسبب السند لأمر لدى مكتب الاحتجاج أولاً.

وأوضح أن السند لأمر المتضمن مثل هذا الشرط يعطي المستفيد منه مزيدا من السرعة والمرونة في عدم التوجه إلى مكتب الاحتجاج الواقع في الغرفة التجارية الصناعية، بل يمكنه التوجه مباشرة إلى مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة البت في دعواه، ويوفر الكثير من الوقت والجهد عليه كدائن.

وبين أن السند لأمر يمكن استخدامه كأداة ضمان ووفاء خلافاً للشيك الذي لا يجوز لأطرافه تغيير وظيفته بإرادتهم وتحويله من أداة وفاء إلى أداة ضمان، كما أن السند لأمر يمكن أن يتضمن توقيع الكفلاء، وهو ما يمنح الدائن ضمانا إضافيا، الأمر الذي يمكنه من الرجوع على الأصيل أو الكفيل دون ترتيب.

كما أن المدة الصالحة لإقامة دعوى صرفية بموجب السند لأمر أوسع وأطول خلافاً للشيك، إضافة إلى ذلك فإنه وبمجرد صدور السند لأمر وتوقيع محرره، فإن التعهد بالدفع يقوم، ولا يستطيع محرر السند لأمر بعدها التنصل منه أو السعي لدى البنك مثلاً لإيقاف صرفه.

الاقتصادية

1145دولارا تكلفة العلاج للفرد سنويا

3.8 مليون مصاب بالسكري في السعودية خلال عام

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/16/article_1102420.html

«الاقتصادية» من الرياض

بلغ عدد المصابين بالسكري في المملكة خلال العام الماضي 3.8 مليون حالة، فيما بلغ عدد حالات الوفاة المرتبطة بالمرض 23.420 حالة، بينما وصلت كلفة العلاج والإدارة للشخص 1145 دولارا سنويا، وفق إحصائيات الاتحاد الدولي للسكري.

وقال الدكتور مراد المراد، الاستشاري ورئيس اللجنة العلمية في الإدارة العامة لمكافحة الأمراض الوراثية والمزمنة، الوكالة المساعدة للطب الوقائي في وزارة الصحة، إن معدلات انتشار مرض السكري في المملكة تزداد بشكل خطير، إذ يشكّل مرض السكري من النوع الثاني ما نسبته 90 في المائة من حالات السكري في السعودية.

وأوضح الدكتور المراد، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته شركة بوهرنجر إنجلهايم، إحدى الشركات العالمية المتخصصة في صناعة الأدوية، بمناسبة اليوم العالمي للسكري في الرياض أخيرا، أن اتباع أنماط الحياة غير الصحية في المملكة أدى إلى تسارع كبير في معدلات انتشار مرض السكري النوع الثاني، بما فيها المعدلات المنخفضة من الحركة والنشاط البدني وارتفاع نسبة التدخين، وبالتالي زيادة فرص الإصابة بأمراض أخرى مرتبطة بالسكري مثل أمراض القلب والأوعية الدموية. ويشكّل مرض السكري من النوع الثاني مشكلة صحية كبرى في السعودية، ويجب تضافر الجهود بين كل من علماء الأوبئة المزمنة والباحثين في الصحة العامة والمشرعين الصحيين في البلاد لتطوير برامج شاملة للإدارة والوقاية من مرض السكري لدى كل أطياف سكان السعودية".

من جهته، قال الدكتور عبد الرؤوف محفوظ استشاري الغدد الصماء ورئيس قسم الغدد الصماء في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث: إن نموذج العلاج بمثبطات البروتين ناقل السكر الكلوي المُعتمد على الصوديومSGLT2 (أمباغليفلوزين) يعمل على تخفيض إعادة امتصاص الجلوكوز في مجرى الدم وذلك من خلال طرح الجلوكوز الزائد في البول.

وأشار إلى أن العلاج بمثبطات البروتين ناقل السكر الكلوي المُعتمد على الصوديوم SGLT2 يعد مهما لأن إدارة مرض السكري من النوع الثاني أمر معقد ويشكل تحدياً كبيراً، حيث يعجز عديد من المصابين به عن الوصول إلى المستويات المطلوبة من الجلوكوز في الدم، ولهذا السبب، يبرز هذا النموذج كطريقة فعالة لتخفيض مستويات الجلوكوز في الدم ولإدارة مرض السكري من النوع الثاني مع تأثير جيد على وزن الجسم وضغط الدم.

من جانبه، قال محمد الطويل مدير عام منطقة الشرق الأوسط والأدنى لدى شركة بوهرنجر إنجلهايم: "إن تشخيص الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني هو حدث قد يغير حياة الأفراد بشكل كامل، وهذا ما يدفعنا بشكل رئيس للاستثمار على نطاق واسع في الموارد الحالية، وذلك بهدف إيجاد حلول مبتكرة تلبي الأعباء المتزايدة في المملكة.

الاقتصادية

تدربا على استخدام الأسلحة وتطاولا على ولاة الأمر

السجن 78 شهرا لمواطنين أثارا الفتنة .. ضبط مع أحدهما مستندات لاقتحام السجون

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/16/article_1102414.html

عبد السلام الثميري من الرياض

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكما ابتدائيا يقضي بسجن مواطنين 78 شهرا، وذلك لإثارة الفوضى والفتنة وتأليب الرأي العام، وزعزعة النسيج الاجتماعي في "تويتر"، إضافة إلى حيازة أحدهما مستندات نصيه تتعلق بالتفجير عبر الجوال، واقتحام السجون، وتصنيع العبوات الناسفة.

وأثبتت المحكمة إدانة المتهم الأول بالتطاول على ولاة الأمر، والسعي لبث الفوضى وتأليب الرأي العام وإثارة الفتنة وزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية، وذلك عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" وقيامه بربط علاقات محرمة مع نساء لا يمتن له بصلة شرعية وتبادل الرسائل لأغراض سيئة، وإعداده وتخزينه وإرساله ما من شأنه المساس بالنظام العام والآداب العامة وحرمة الحياة الخاصة.

وقررت المحكمة تعزير المدعى عليه لقاء ما أدين به بالسجن مدة سنتين تبدأ من تاريخ إيقافه، ونظرا لتوبة المدعى عليه وندمه قررت المحكمة وقف تنفيذ نصف المدة المحكوم بها عليه استنادا للمادة 214 من نظام الإجراءات الجزائية والمادة 21 من نظام جرائم الإرهاب وتمويله، إضافة إلى مصادرة هاتفه الجوال المضبوط بحوزته، وإغلاق حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" استنادا للمادة رقم 13 من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. كما قررت المحكمة منعه من السفر مدة مماثلة لسجنه المحكوم به بعد اكتساب الحكم للقطعية، وتنفيذ الحكم وإطلاق سراحه استنادا إلى المادة السادسة من نظام وثائق السفر.

كما أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكما ابتدائيا يقضي بثبوت إدانة مواطن بالخروج للقتال في موطن الفتنة سورية دون إذن ولي الأمر، وانضمامه إلى إحدى الجماعات الإرهابية، وتدربه على استخدام الأسلحة والمشاركة معهم في القتال وتخزينه في جهازه الجوال ما من شأنه المساس بالنظام العام، وذلك من خلال حيازته مستندات نصيه تتعلق بالتفجير عبر الجوال، واقتحام السجون، والعبوات الناسفة.

«إدارة التجهيزات»: مشروع لترقيم المقابر إلكترونياً.. قريباً

120 سعودياً في مقابر العاصمة.. يكرمون الأموات!

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1509110

محمد سعود (الرياض)

للموت رهبة، وللحياة لذة، إلا أن السعوديين العاملين في المقابر يعيشون حياة طبيعية، يستمتعون بدورهم الإنساني، وعملهم في استقبال الموتى إلى محطتهم الأخيرة، ودفنهم في القبور.

ولا تختلف حياة العاملين في المقابر عن غيرهم، بل إنهم يتفاخرون بمواساة أهل المتوفين، والأخذ بيدهم، والعمل على راحتهم أثناء عمليات الدفن، التي تخيف معظم الناس.

ويتعامل عمال المقابر مع المستفيدين من خدماتهم بطريقة واحدة، ركيزتها العطف واللين والمواساة، واعتادوا على مشاهد الحزن يومياً، إلا أنهم يرمون هموم عملهم بعد انتهاء دوامهم ليعودوا لحياتهم الطبيعية.

وجالت «عكاظ» في مقابر مدينة الرياض، والتقت عددا من العاملين فيها، إذ شددوا على أن حياتهم طبيعية، وعملهم إنساني بالدرجة الأولى، كونهم يعملون على تسهيل دفن المتوفين، ومساعدة ذويهم في عمليات الدفن، ويفتخرون بما يقدمونه من عمل في خدمة الدين والوطن.

ويقول خالد الوحشي لـ«عكاظ»: «أعمل في المقابر منذ ستة أعوام، وأمارس عملي بشكل طبيعي أسوة بموظفي الدولة الآخرين، إذ تقتصر مهمتي على تسجيل المعلومات وترقيم القبور»، لافتاً إلى أنهم يواجهون أصنافاً من البشر يطغى الحزن والأسى عليهم، لفقدانهم قريبا لهم.

بينما يؤكد زميله محمد السعيد أنهم يعاملون أهالي المتوفين بلطف ولين، ويعملون على راحتهم، ومساعدتهم منذ دخولهم المقبرة، وحتى خروجهم، وفي بعض المرات نساعدهم في عمليات الدفن إذا لزم الأمر ذلك.

ويضيف: «حياتي طبيعية، وزوجتي وأقاربي وأصدقائي متقبلون لعملي في المقابر، لكن في بعض المرات حينما أُبرز بطاقة عملي لدى موظفين آخرين يتخوفون مني»، مشيراً إلى أن عمله لا يشكل خوفاً بالنسبة له.

ويوضح مدير إدارة التجهيزات في أمانة منطقة الرياض (الإدارة المسؤولة عن المقابر) المهندس علي مفرح لـ«عكاظ»، أن عدد العاملين في مقابر الرياض يصل إلى 120 شخصا، موزعين على المقابر، ومهماتهم تكمن في متابعة الجنائز منذ وصولها إلى الدفن، الذي يعتمد على تصريح رسمي.

ويضيف أن دوام العاملين في المقابر يكون طوال اليوم، وهم موزعون على مجموعات، بحيث كل فرقة تعمل خلال 8 ساعات، ولا علاقة لهم بالدفن إلا إذا طلب منهم ذلك، لافتاً إلى أن العاملين في المقابر موظفون رسميون وآخرون مدرجون على برنامج التشغيل الذاتي.

ويؤكد أن طبيعة عملهم شاقة، لكنهم يستمتعون به، ويبذلون جهوداً كبيرة أثناء هطول الأمطار، «في حقيقة الأمر نلاحظ عليهم حب العمل والقيام بدورهم بشكل كبير، ويساعدون زوار المقابر في دفن وزيارة أقاربهم المتوفين».

وعن حفر القبور، يقول علي: «هذه مهمة المقاول الذي يحفر يومياً نحو 20 قبراً في المقبرة الواحدة، من خلال عدد من العاملين معه، وليس من مهمة السعوديين الذين يعملون في المقابر»، مشيراً إلى وجود ترقيم خاص بالقبور، وستعمل الأمانة خلال الفترة القادمة بالترقيم الإلكتروني.

.. ويواسون أهالي المتوفين ويشاركونهم الحزن

أثناء وجود «عكاظ» في المكتب الخاص بمقبرة أم الحمام توافد عدد من ذوي المتوفين إلى المكتب يسألون عن الإجراءات المتبعة بعد دفن أقاربهم، إلا أن تعامل العاملين في المقبرة كان إنسانياً بالدرجة الأولى، ويختلف عن غيرهم من الموظفين في الإدارات الحكومية الأخرى.

وبادر أحد العاملين في المقبرة بتقديم العزاء للمراجعين، وتقديم المياه لهم، ومواساتهم في حزنهم، وسرعة تقديم الأوراق الخاصة بالدفن، وشرح موقع القبور لهم، إذ يؤكد مدير إدارة التجهيزات في أمانة الرياض المهندس علي مفرح أن دور العاملين في المقابر كبير جداً، ويتسمون باللطف واللين مع أهالي المتوفين، ويقدمون لهم ما يحتاجونه.
ويضيف أن العاملين في المقابر دورهم إنساني، ويبادرون في خدمة أهالي المتوفين قبل أن يسألوهم، ويقدمون العزاء لهم، ويتأثرون بحزنهم.
المولد يسكن في المقبرة.. وورث المهنة من والده
في زاوية مقبرة أم الحمام بمدينة الرياض يعيش المواطن رزق الله المولد في منزل صغير، يجاور المقابر، وضيوفه أموات، وزواره يغلب الحزن على وجوههم، إلا أنه يتبادل الطرفة مع زملائه، مؤمناً بطبيعة الحياة، والقدر خيره وشره.
والمولد الذي قدم من مدينة الطائف يعمل في المقابر منذ 29 عاماً، ويتنقل بينها في الرياض، واستقر به الحال في مقبرة أم الحمام، يتفاخر بعمله ووجوده بالقرب من الأموات، واستقبالهم ودفنهم.
ويقول رزق الله لـ«عكاظ»: «أنا من سكان مدينة الطائف وقدمت منها مع والدي الذي كان يعمل في مقبرة العود، وألفت حياة المقابر منذ الصغر، كوني مرافقاً لوالدي، والتحقت بالعمل بعد وفاته بستة أشهر».
ويضيف أنه عمل في عدد من المقابر بالرياض، ومنها الدرعية والنسيم إلى أن استقر به الحال في مقبرة أم الحمام، التي يسكن فيها الآن برفقة زوجته وأطفاله، مؤكداً أن الوضع بالنسبة له ولأولاده طبيعي جداً ولا يخاف من الموت.
ويتعامل المولد مع المتوفين بنمط واحد ولا يفرق بينهم، لأن مهمته محددة، ويقول: «استقبلت جثامين عدد من الشخصيات المشهورة في السعودية، منهم سعود الدوسري وماجد الشبل وآخرون لا أتذكر أسماءهم»، لافتاً إلى أنه يحرص على مواساة أهل المتوفين منذ دخولهم وحتى خروجهم من المقبرة، وتقديم الخدمة التي يحتاجونها.
وعن المواقف التي مرت به، يوضح أن المواقف واحدة باستثناء جهل عدد من زوار المقبرة لطريقة الدفن، ما يجبره وزملاءه على مساعدتهم في ذلك، مشيراً إلى أنه يسهل مهمة الراغبين في زيارة قبور أقاربهم من خلال تحديد مكان القبر لهم.
ويذكر أن سكنه بالمقبرة لحراستها، واستقبال الجنائز في أوقات متأخرة من الليل، لا سيما أن عمل المقابر طوال الـ24 ساعة.

مراجعة لائحة "نظام المحاماة" لتطبيق المساواة بين محاميي الخليج

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1509125

فاطمة آل دبيس (الدمام)
علمت «عكاظ» عن صدور توجيهات بمراجعة الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة ذات الصلة بشروط وضوابط قيد راغبي ممارسة مهنة المحاماة للنظر في تضمينها في ضوابط وشروط قيد وقبول المحاميين بوزارة العدل، بما لا يخل بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول الخليج، مع استثناء قضايا المحكمة الجزائية المتخصصة.
وذكرت المصادر أن الخطوة جاءت متوافقة مع قرار مجلس الوزراء بشأن اعتماد وثيقة السوق الخليجية المشتركة من موطني دول مجلس التعاون، إضافة إلى توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء المتخذة فيما يخص طلب الموافقة على ضوابط قيد راغبي ممارسة مهنة المحاماة من مواطني دول المجلس، مع استثناء قضايا المحكمة الجزائية المتخصصة من قيامهم بالترافع فيها.

وطالب التوجيه من اللجنة الموكل إليها بالعمل وضع الضوابط والآليات التنفيذية لممارسة مهنة المحاماة لمواطني دول مجلس التعاون مع إضافة ضابط يتضمن استثناء قضايا المحكمة الجزائية المتخصصة أو ما يماثلها في دول المجلس من ترافع محامي دول الخليج، وتزويد الأمانة العامة للمجلس بالمقترح المقدم من المجلس لتضمينه عند مراجعة القانون الموحد لدول التعاون.

تسليم بيت مال المدينة لـ "هيئة القاصرين" خلال شهرين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1509103

عبدالله الغامدي (الرياض)

أوضح مدير بيت المال في محكمة المدينة المنورة عبدالمجيد المحيميد أن في إدارته قرابة 4,8 مليار ريال للأوقاف والقصر، و137 مليون ريال للمجاهيل، ويعمل بيت المال على ترحيل الأموال التي مضى عليها خمسة أعوام إلى وزارة المالية. وبلغ إجمالي ما تم ترحيله 31 مليون ريال كما سلم بيت المال المالية عددا من الأوقاف. وفي أقل من شهرين سيتم تسليم جرد بيت المال للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين.

من جانبه، أثنى رئيس المحكمة العامة بالمدينة المنورة بالإنابة صالح العريني بإنشاء الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم لتحل محل بيوت المال في جميع محاكم المملكة، الأمر الذي يعود بما يعود بالنفع الكبير على القاصرين ومن حكمهم. وأضاف أن بقاء الأموال دون تنمية يفقدها قيمتها وإنشاء الهيئة سيساهم في تنمية أموال القاصرين.

جاء ذلك في لقاء رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين عبدالعزيز المهنا مع رئيس المحكمة العامة في المدينة المنورة أمس، وأشار المهنا إلى أن الدولة حرصت على إنشاء الهيئة من أجل تنمية أموال أصحابها. وسعى العاملون في الهيئة بوضع برنامج حاسوبي دقيق وفق المعايير المالية العالمية لكافة الأموال التي ترد إلى الهيئة والمنصرف منها. وأمضت الهيئة نحو العام ونصف العام في إعداد البرنامج لضمان دقة العمل وأكد المهنا أن بيوت المال في محاكم المملكة تضم قرابة 20 مليارا، تخص الأوقاف وستحال للهيئة العامة للأوقاف حال تفعيلها لأعمالها ونشاطها.

"الأمن" يضبط 1700 مخالف بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4166708

واس - المدينة المنورة

تمكنت الجهات الأمنية بأفرع الأمن العام بمنطقة المدينة المنورة من القبض على 1705 مخالفين لنظام الإقامة والعمل خلال الأسبوع الماضي، وذلك ضمن الحملة التصحيحية والتفتيشية للعمالة المخالفة لنظام الإقامة والعمل. وأكد مدير شرطة منطقة المدينة المنورة اللواء عبدالهادي الشهراني، أهمية تعاون المواطنين مع رجال الأمن في تنفيذ تلك الحملات، مقدرا لجميع القطاعات الأمنية المشاركة في هذه الحملة ما قاموا به من جهود موفقة. يذكر أن الحملات شملت عددا من الأحياء بالمدينة المنورة، وتمكنت الجهات المختصة من القبض على المخالفين، وتسليمهم إلى الجهات المعنية تمهيدا لاستكمال الإجراء المناسب بحقهم.

إنشاء عيادات لتأهيل الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت

توصيات اليوم الأول تتضمن توضيح المخاطر عبر المناهج في المدارس

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/708246

محمد البخيت - الرياض - تصوير - حسن ابراهيم

طالب المشاركون في الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت أمس بضرورة تغيير وتعديل قواعد الإجراءات الإجرائية للتقاضي، وإنشاء عيادات لتأهيل الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي عبر الانترنت.

كما دعا المشاركون الى أهمية بناء الثقة في النفس للطفل، وتقبل جميع تصرفاته وسلوكياته وعدم وضع حواجز بين الوالد وولده، الى جانب تضمين المناهج بيان مخاطر سوء استخدام التقنيات الحديثة وتأثيراتها على مستقبل الطالب والمجتمع.

ترأس جلسته الأولى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد آل عبدالله

الجلسة تحمل عنوان «مفهوم وطبيعة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت»

ورقة أولى قدمها الدكتور أحسن مبارك طالب عميد مركز الدراسات والبحوث السابق بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تحمل ورقة العمل عنوان طبيعة ومفهوم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الشبكة العنكبوتية والتقنية

تمحورت الورقة حول الطرق لطبيعة ومفهوم الاستغلال الجنسي للأطفال باستعمال الشبكة العنكبوتية والوسائل التقنية

كما تضمنت التفريق بين هذا المفهوم والمفاهيم الأخرى المرتبطة به أو المشابهة له

وضحت طبيعة الفعل نفسه ومكوناته والسمات الأساسية لمرتكبيه والسبل التي يستخدمونها للوصول للضحايا من الأطفال.

السجن والغرامة للمغررين بـ «القصر»

قدم الدكتور محمد الصاعدي رئيس فرق مكافحة استغلال الأطفال عبر الانترنت ووسائل التقنية بالإدارة العامة للشؤون الفنية بوزارة الداخلية ورقة بعنوان «جرائم إباحية واستغلال الأطفال عبر الانترنت وجهود المملكة في مكافحتها».

تتضافر الجهود المحلية والدولية في مكافحة جرائم إساءة استخدام الإنترنت في التعدي على الأطفال واستغلالهم جنسياً على المستوى المحلي، شكلت لجنة أمنية دائمة للإنترنت، تهدف إلى ضبط أمن واستخدام الانترنت والتنسيق فيما يخص حجب مواقع الانترنت التي تتنافى مع الدين الإسلامي الحنيف والأنظمة الوطنية.

المملكة أولت اهتماماً خاصاً في إصدار الأنظمة واستحداث العقوبات المناسبة لمرتكبي تلك الجرائم

صدر نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، في عام 2007م، متضمناً عقوبات بالسجن والغرامة لمن يسيء استخدام الانترنت أو التغرير بالقصر ومن في حكمهم واستغلالهم

وصدر نظام حماية الطفل في عام 2014م والذي يهدف إلى حماية حقوق الطفل والحد من انتشار أشكال الإساءة التي قد يتعرض إليها، ومنها استغلاله جنسياً، حيث يحظر إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاب غريزته أو يثيرها.

تحديد السمات الأساسية لمستغلي الأطفال

الأمن العام يرصد الأساليب الإجرامية ودوافع الاستجابة

ألقى اللواء جمعان الغامدي مساعد مدير الأمن العام للشؤون الأمنية ورقة بعنوان «جهود ومرئيات جهاز الأمن العام في المملكة في الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت ووسائل التقنية من الواقع العملي».

اللواء الغامدي أكد أن هذه الورقة تسلط الضوء على جهود جهاز الأمن العام في المملكة في مجال مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.

تطرقت الورقة إلى عدد من النقاط المهمة ومنها الأساليب الإجرامية التي استخدمها الجناة في مجال الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت والتقنية، ودوافع استجابة الأطفال الضحايا للجناة
الجهود المبذولة في مجال التصدي والحماية والجهات المطلوبة للتعاون والمساندة، ووسائل الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت.
تطرقت الورقة إلى آلية العمل لدى الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال وتبيان مجهوداتها الجبارة في هذا الميدان.
الاستغلال ليس مقصورًا على الجنس
حملت الجلسة الثانية التي ترأسها وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، 4 أوراق العمل
قدم الورقة الأولى عميد كلية الحقوق بجامعة المنصورة بمصر الدكتور محمد سيد عرفة
تحمل ورقة العمل عنوان تجريم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت ووسائل التقنية من منظور القانون الدولي والداخلي.
استغلال الأطفال ليس مقصورًا على الجنس بل يتجاوز ذلك الى مفهوم الاستدراج لأعمال كثيرة كخطفة واستخدامه في أمور أخرى غير الجنس كأخذ أحد أعضائه
تطرق الى انتشار خوف الضحية من الفضيحة وعدم استطاعته للإبلاغ عن الجريمة، وأشار الى عدم اهتمام دولي باستغلال الأطفال.
الأولى: التكامل بين المؤسسات الأهلية والحكومية في التوعية الوقائية
الثانية: المداخل والأساليب الوقائية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت (المدخل العلمي)
الثالثة: التجارب الدولية في مجال الوقاية والتصدي من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.
استغلال الأطفال جنسيا عبر «الشبكة المظلمة»
قدم الباحث أحمد بن حسن الموكلي ورقة بعنوان استغلال الأطفال جنسياً عبر الشبكة المظلمة والتي بين فيها بأنه تعتبر بيئة الانترنت أو البيئة الافتراضية أو الشبكية على اختلاف مسمياتها بيئة مرنة ومتجددة وعجلة التغيير والتطور في عالمها لا تتوقف. - ما لا يعرفه الكثير عن خفايا هذه الشبكة ربما أعظم، فكثير من الناس لا يعرف من شبكة الانترنت إلا ما يعرف بين المتخصصين بالطبقة السطحية وهي الانترنت المعروفة للعامة أو كما يطلق عليها الشبكة النظيفة.
هناك طبقتان أخريان، هما الطبقة العميقة، والطبقة المظلمة أو ما بات يعرف بالشبكات المظلمة أو الشبكات العميقة. ففي هاتين الطبقتين يتم إخفاء هوية المستخدم ويجعل من الصعوبة بمكان معرفة أو تتبع عناوين دخوله (IP)وبالتالي التعرف عليه.
هذه الخصوصية لا شك أنها دفعت برعاة هذه الشبكات ومستخدميها إلى ممارسة أنشطتهم غير المشروعة فيها بحرية تامة، مما يعني تصاعد التهديدات وتنوعها.
تستخدم في كثير من الممارسات والنشاطات التي من شأنها الإخلال بالمجتمعات، مثل نشر الإرهاب والتطرف، وتجارة وبيع الأسلحة غير المصرحة بأنواعها كافة، كما تستخدم في تجارة المخدرات، وعمليات الاغتيال السياسي، وسرقات البطاقات الائتمانية، واستغلال الأطفال جنسيا من خلالها.

وزراء العمل الخليجيون يبحثون توحيد الاستراتيجية.. والعمالة الوافدة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18549890

الرياض - «الحياة»
بحث وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي استراتيجية دول مجلس التعاون في مجالات العمل والتنمية الاجتماعية، وأوضاع العمالة الوافدة في دول المجلس، والتحديات التي تواجه إدارات العمل فيه، والتقرير السنوي لمتابعة تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في دول المجلس.
وأكد الوزراء الخليجيون أمس تطوير عمل المجلس وتفعيل آليات العمل المشترك بين الدول الأعضاء وتحقيق ما يتطلبه الاتحاد الخليجي، إلى جانب استفادة الدول الأعضاء من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها في ضوء السوق الخليجية المشتركة، وتشكيل جهاز تنسيقي للعمل الخيري المشترك، إضافة إلى بحث مذكرة الأمانة العامة بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030.
وتستضيف الرياض اجتماعات الدورة الـ33 لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والدورة الثالثة لاجتماعات لجنة وزراء العمل ولجنة وزراء الشؤون الاجتماعية في دول المجلس.
وأكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس الدورة الـ33 للمجلس الدكتور مفرج الحقباني أهمية تنفيذ ما جاء في قرار المجلس الأعلى في دورته الـ36 التي عقدت بمدينة الرياض في كانون الأول (ديسمبر) 2015 بشأن اعتماد رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لتعزيز العمل الخليجي المشترك.
وقال الحقباني في الكلمة التي ألقاها خلال حفلة افتتاح الدورة، إن رؤية خادم الحرمين الشريفين حملت مضامين سامية لتعزيز مسيرة مجلس التعاون ومكانته الدولية والإقليمية، من خلال برامج عمل مشتركة في العديد من المجالات ذات العلاقة بقطاعي العمل والتنمية الاجتماعية، ومن ذلك تنفيذ السوق الخليجية المشتركة لتحقيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في المعاملة في القطاعات الحكومية والأهلية، وتشجيع العمل التطوعي، وإصدار نظام خليجي لتحقيق التكامل في حماية حقوق المعوقين في دول المجلس، إضافة إلى إنجاز الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية التي تعود على مواطني دولنا بالفائدة.
وأضاف: «ستسهم الرؤية في تحقيق تطلعات قادة دول المجلس نحو متطلبات وحاجات التنمية المستدامة، ورفع إنتاج وتنافس القوى العاملة الوطنية والخليجية، وتعزيز نمو مستوى الدخل لمواطني دول مجلس التعاون ورفاهيتهم، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص». وأشار إلى حجم التحديات التي تواجهها المنطقة على مختلف الأصعدة، وهو ما يتطلب الانطلاق بأطر ومجالات عمل مشتركة، واعتماد أدوات وآليات عمل جديدة تتواكب وحجم وتعدد المتغيرات المتسارعة التي يموج بها العالم، وتلقي بظلالها على مجتمعاتنا.
ولفت الحقباني إلى أن مجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية يسعيان إلى البناء على ما تحقق من النتائج الإيجابية للعمل الخليجي المشترك طوال العقود الثلاثة الماضية، ويجد هذا المسعى صداه في طبيعة المواضيع المعروضة على الدورة الحالية للمجلسين. وتابع: «في ما يتعلق بشؤون العمل، فإن خطة العمل التي تشمل ثماني مبادرات مشتركة للسنوات الثلاث المقبلة (2017-2019) والمبنية على قرارات مجلس وزراء العمل في دوراته السابقة تشكل خلاصة قراءة وتحليل فني عميق لمختلف التحديات التي نواجهها في التعاطي مع المواضيع التي تُثار حول طبيعة أسواق العمل في دول مجلس التعاون، في ضوء قرارات المجلس الأعلى في هذا الشأن. أما على مستوى الشؤون والتنمية الاجتماعية،

فعلى أجندة دورة المجلس الحالي مواضيع على درجة كبيرة من الأهمية، إذ ستتم مناقشة استراتيجية مجلس التعاون في مجال التنمية الاجتماعية، والتي تمثل خريطة طريق للعمل التنموي بدولنا، وفقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك. وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس الدورة الحالية: «ستتم مناقشة مشروع التقرير الإقليمي الخليجي الموحد حول المخاطر الاجتماعية، وهو المشروع الذي يكتسب أهميته القصوى، لدوره في قياس الأخطار الاجتماعية الجديدة والتحديات الاجتماعية ذات التداعيات، التي من الممكن أن تشكل أخطاراً مشتركة في دولنا الخليجية».

الرياض
www.Alriyadh.com

مكافحة الفساد بلا ضجيج..!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1548070

أحمد الجميعة

الفساد لا يفرّق بين مجتمع شمولي وآخر ديمقراطي، وإنما بتوافر الظروف المساعدة على ظهوره وانتشاره في صور متعددة، وهو ظاهرة عالمية مركبة ومعقدة ومتداخلة في عواملها، ودوافعها، والجهات المرتبطة بها، وعلى صلة دائمة بضعف الأنظمة، ومستوى التنسيق بين الجهات الرقابية، وهنا يكمن الخلل الذي لم نستطع طوال ست سنوات من إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن نستدركه، أو نواجهه، حيث ما زالت الأنظمة دون المستوى التي ترقى للتحصين بلا ثغرات، كما أن مستوى التنسيق بين الجهات خاضع لصلاحيات محددة لكل جهة، وإجراءات طويلة جداً، وتحوطات غير مبررة أحياناً، وبالتالي توقفت هيئة الفساد عند التحري المالي والإداري، وإحالة المخالفات إلى الجهات الرقابية التنفيذية، ومتابعة التحقيق فيها، وما يستدعي التدخل والرفع إلى الجهات العليا لاتخاذ ما تراه.

هذه السلسلة الإدارية بين الجهات الرقابية (هيئة مكافحة الفساد، هيئة الرقابة والتحقيق، ديوان المراقبة العامة، هيئة التحقيق والإدعاء العام)؛ للنظر في أي قضية فساد بحاجة إلى تنسيق عاجل، مدعوماً بأنظمة واضحة، ومحدّثة، وفي مقدمتها نظام إقرار الذمة المالية للمسؤولين، ونظام القسم الوظيفي، وشموليته للجهات ذات العلاقة بالمال العام تحديداً، فضلاً عن إعادة النظر في نظام هيئة الفساد، بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030 التي ارتكزت على مبادئ الشفافية، ومكافحة الفساد، ونزاهة التحول إلى اقتصاد متعدد المصادر، وكفاءة الإنفاق، وهو ما أكد عليه الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد مع إعلان الرؤية من أن الفساد موجود، ولكن التحدي الأكبر هو في مواجهته.

الإشكالية أن المواجهة لم تعد محصورة في مؤسسات الدولة، وإنما أصبح المواطن شريكاً في هذه المواجهة، وهو أمر إيجابي، ومطلوب، ونحث عليه، ولكن من دون إثارة إعلامية، وضجيج ينتهي إلى حالة من اليأس والإحباط، خاصة ممن يثير أرقاماً غير دقيقة عن جهات حكومية، أو مخالفات لم يتم التثبت منها، ثم تتحول بفعل إعلام مضاد إلى قضية رأي عام، وانتكاسة في ردة فعل غير واقعية، مدعومة بتخرصات واجتهادات النخب الفكرية والإعلامية في المجتمع، ونصل في النهاية إلى طريق مسدود، وظنون وهواجس وشائعات لا ترقى مطلقاً للحقيقة فضلاً عن تصديقها.

هيئة مكافحة الفساد ليس مطلوباً منها أن تدخل طرفاً في مواجهات إعلامية حول قضايا تفصيلية لا تفيد، أو تقتات عليها، أو تستغلها للاستعراض على مسرح الإعلام الكبير، وهي تدرك أنها تعاني من جهات حكومية لا تستجيب لها، ولا تبادر معها، ولهذا يجب أن يبقى دور هيئة مكافحة الفساد رصيناً على المستوى الإعلامي، وتبتعد عن أي حالة جدل مجتمعي تجاه أي قضية مثارة، ولا تتسابق في التعليق عليها، أو جرّها إلى صراع لا يليق، وهذا ما نراه في الإدارة الحالية لهيئة مكافحة الفساد من أنها أكثر هدوءاً وتعقلاً وحكمة في التركيز على الإستراتيجيات من دون الدخول في التفاصيل، أو معترك الإعلام، أو ما يثار في مواقع التواصل الاجتماعي.

ولكن، على هيئة مكافحة الفساد أن تتحرك سريعاً مع الجهات العليا للدولة في تنسيق جهودها مع الجهات الرقابية الأخرى، وحل إشكالات التأخير في الاستجابة لمطالبها، وتساؤلاتها، وأن تعجّل بمشروع إقرار الذمة المالية للمسؤولين، وتحدّث نظامها الحالي تبعاً لذلك، واقتراح ما يمكن تعديله من أنظمة أخرى تتعارض معها، وهو ما يجعلنا مطمئنين وفق رؤيتنا الجديدة أننا نسير في الاتجاه الصحيح.

الاقتصادية

المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والممارسة

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/16/article_1102396.html

د. أسامة بن سعيد القحطاني

من أهم المبادئ التي جاءت بها الشريعة الإسلامية هو مبدأ العدل مع المرأة وحفظ حقوقها، فحرَّمت كثيرا مما كان يفعله أهل الجاهلية من ظلم للمرأة. وكان من مظاهر ذلك؛ تحريم وأد البنات الذي كان يفعله أهل الجاهلية ازدراء للنساء، على الرغم من أن أغلب السور التي تحدثت عن هذا الأمر هي سور مكية وأغلب البنات اللاتي كان القرآن يدافع عنهن حينها من بنات المشركين!

لم تفرق الشريعة بين الرجل والمرأة في كثير من الحقوق، فيما هما فيه متساويان في الواجبات. وكان من عدل الشريعة أن فرقت بينهما فيما هما فيه مختلفان من حيث الواجبات أو الاحتياجات. فقد فرقت بينهما في العبادات؛ مثل الصلاة والصيام فقط عندما يطرأ طارئ يغير الحال بالنسبة للمرأة كالحيض، وكذا في النفقة من حيث وجوبها والرعاية للأبناء، وهكذا. كما أن الشريعة ساوت بينهما في كثير من الأمور من بينها؛ حق التملك، والاتجار وممارسة الأعمال، والذمة المالية، ولم يربطها الشارع بموافقة الزوج أو الأب والولي أبدا. كما أن حقها في التقاضي أمام القضاء مساو للرجل أيضا، وكذا جميع الأمور المرتبطة بذلك من وكالات وما إلى ذلك، ولا يجوز التفريق بينهما في الحقوق إلا فيما فرق فيه الشرع صراحة، حيث إن الأصل هو المساواة.

هذا التفريق والمساواة في كلتا الحالتين من تمام العدل الرباني الذي جاء به الإسلام، حيث إن من مقاصد الإسلام الكلية التيسير وعدم التضييق على العباد. وفي نظري؛ أن التضييق على النساء في أي أمر من الأمور السابقة التي كفلها الإسلام لهن، وإلجاءهن أو اضطرارهن إلى التخلي عن هذه الحقوق المشروعة كالإلجاء إلى التوكيل مثلا واضطرارهن إلى عدم ممارسة العمل ونحوه، نوع من التعدي على ما أباحه الله تعالى وكفله لهن، الذي هو محرم في الشريعة العادلة بعدد من النصوص لا تخفى. وفي حال الاستناد إلى مبدأ سد الذريعة في ذلك؛ فإنه يجب ألا يتعدى ذلك إلى استلاب ذلك الحق الثابت للمرأة أو حتى التضييق في ممارسته؛ لأن ذلك من التضييق فيما أباحه الله لداعي الحاجة أو الضرورة، والتضييق في ذلك يخالف العقل والشرع ويتعارض مع مصالح الناس الضرورية. حيث إن ممارسة المرأة حقوقها أمر جبلي، وتفرضه الظروف والحاجات، كما هو الحال بالنسبة للرجل تماما. فللمرأة أن تعمل وتتاجر وتتقاضى أصالة أو وكالة، كما هي تأكل وتشرب وتنام. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تمنع المرأة من حقوقها الطبيعية بأي حجة كانت، خاصة أن كثيرا من تلك الأحكام عائدة في الحقيقة إلى العادة والوهم فقط.

يومية سياسية مستقلة أسسها سنة ١٩٧٠ تريم عمران وعبدالله عمران

"الإمارات لحقوق الإنسان" تدعو لمناصرة تجريم عدم التسامح

المصدر: صحيفة الخليج الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/c0479ae7-75d1-4430-9127-46ec2edc5306

دبي: محمد ياسين

دعت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان منظمات المجتمع المدني الإقليمية لجعل عام 2017 عاماً للتسامح وطالبت بالتحرك والمناصرة لتجريم عدم التسامح والتحريض على الكراهية.

جاء ذلك خلال نداء وجهته الجمعية بمناسبة اليوم العالمي للتسامح الذي يصادف السادس عشر من نوفمبر/تشرين الثاني، من كل عام، والذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، بباريس، في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1995، لتعزيز وتكريس القيم الإنسانية والحضارية والأخلاقية والقانونية على صعيد المجتمع الدولي والمحلي بشأن التسامح، ونبذ كافة أشكال ومظاهر عدم التسامح والتعصب، وأعمال العنف، والإرهاب، والنزاعات القومية العدوانية، والعنصرية، والتهميش والتمييز ضد الأقليات الوطنية والإثنية والدينية واللغوية واللاجئين والعمال المهاجرين والفئات الضعيفة في المجتمعات.

وقال محمد سالم بن ضويعن الكعبي، رئيس مجس إدارة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان خلال مؤتمر صحفي، إن النداء الذي أطلقته الجمعية وجه إلى جميع مؤسسات المجتمع المدني حول العالم حيث ناشدت الجمعية حوالي 4000 منظمة مجتمع مدني حول العالم.

وأشار إلى أن العالم يتحدث دائماً عن التطرف الديني، غير أن هناك الكثير من أشكال التطرف والإرهاب المنتشرة حول العالم، مؤكداً أن النداء الذي أطلقته الجمعية جرى تعميمه على جميع دول العالم، مبيناً أن الدولة كان لها السبق في سن قانون نبذ العنف والكراهية، مناشداً الدول العربية والبرلمانات العربية وجمعيات المجتمع المدني إلى تبني قوانين مماثلة لقانون نبذ العنف والكراهية، الإماراتي.

وقال إننا في جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، نعلن عن تبنينا لشعار «ليكن عام 2017 عاماً للتسامح»، والعمل على تعزيز خطاب القبول والتعايش ومناهضة العنصرية والتعصب والكراهية، كما نؤكد على إيماننا الراسخ بفلسفة التسامح وقيمه وفلسفة الحياة المشتركة والأمن والسلام وحسن الجوار لجميع الشعوب والجماعات العرقية أو الدينية، والاحترام والقبول والتقدير.

"حقوق الإنسان" الأممي يوافق على مشروع قرار قطري يدين الانتهاكات بسوريا

المصدر: صحيفة الشروق الأربعاء 16 صفر 1438هـ - 16 نوفمبر 2016م
http://www.al-sharq.com/news/details/455154

الدوحة - بوابة الشرق

وافق مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على مشروع قرار قطري يدين انتهاك حقوق الإنسان في سوريا، ودعا القرار كافة الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية وطالب النظام السوري بوقف استهداف المدنيين.

وأدان القرار التهجير القسري للسوريين معربا عن القلق إزاء نتائج هذه السياسة على التركيبة السكانية.

وكانت دولة قطر قد قدمت مؤخرا مشروع قرار بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا إلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية).

وأفادت سعادة السفيرة الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة،في بيان أمام اللجنة، بأن «الوضع في سوريا هو مرادف لجرائم حرب فظيعة، ولانتهاكات القانون الإنساني الدولي وللانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان».

وأضافت سعادتها، أن الوضع في سوريا لا يزال يتدهور مع مرور ست سنوات على النزاع، وتستمر معاناة الشعب السوري، ولا يزال المدنيون محرومين من حقوق الإنسان الأساسية، مشيرة إلى الانتهاكات المنهجية وعلى نطاق واسع لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الجنائي والإنساني.

واستعرضت عناصر مشروع القرار الذي وصفته بالمتوازن والموضوعي، مضيفة أنه «عكس التطورات الأخيرة في سوريا، حيث أشار إلى التصعيد الأخير في الهجمات ضد المدنيين في حلب والمناطق المحاصرة، كما يدعو مشروع القرار إلى استعادة اتفاق وقف الأعمال العدائية، ويطالب جميع الأطراف، وعلى رأسها النظام السوري بوقف الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك المناطق المأهولة بالسكان».

ويدين مشروع القرار أيضا التهجير القسري للسكان في سوريا، ويعرب عن القلق إزاء نتائج هذه السياسة على التركيبة السكانية في البلاد. كما يستنكر الهجوم المروع الذي استهدف قافلة مساعدات تابعة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر الماضي.

ويشدد على ضرورة المساءلة عن الجرائم التي تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. كما يدين المشروع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتكبت في سوريا، والانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف، وتدمير ونهب التراث الثقافي السوري.

ويؤكد مشروع القرار على الحل السياسي للأزمة السورية، ويدعو إلى انتقال سياسي حقيقي على أساس بيان جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء
16 صفر 1438هـ -
16 نوفمبر 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7506

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء
16 صفر 1438هـ -
16 نوفمبر 2016م

http://www.alyaum.com/article/4166672